



مَدِينَةُ الإسْكَندَرِيَّةِ

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الأسطولين . وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الراقبة الثنائية ثم المظاهرة البحرية الأولى التي وقعت في أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي أدت إلى سقوط وزارة البارودي . . على أن إنجلترا قد اعتزمت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لأغراضها الاستعمارية . . ولم يخف اللورد جرانفيل هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ المسيو دي فريسينيه رئيس وزراء فرنسا بما يأتي : " أننا كنا سعداء بالأمس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول إلى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن " .

وصرح السير أدوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ " أنه لا يعتبر نفسه مقيدا بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة في مذكرة ٢٥ مايو "

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الإنجليزي بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطاني إلى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه إحدى بوارج الأسطول ويطلب إرسال بوارج أخرى ، تجاه إحدى بوارج الأسطول ويطلب إرسال بوارج أخرى ، فلبت الحكومة طلبه . ودل هذا العمل على نية إنجلترا احتلال مصر .

ورأى مسيو دي فريسينيه أنه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول إلى عقد

مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، فعرض في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوربية الكبرى عقد هذا المؤتمر. فلم تتردد إنجلترا في قبول هذه الفكرة، وبادر اللورد جرانفيل وزير خارجيتها بإعلان قبولها إذ كان يعتقد أن السياسة الإنجليزية لا يصعب عليها أن تبتدع الحوادث التي تسوغ تدخلها المنفرد في مصرز

الوفد العثماني الثاني

في أثناء استقالة وزارة البارودي أرسل الخديو توفيق برقية إلى السلطان ينبئه فيها عن هياج الضباط، للنظر في المشكلة. في اليوم الثاني من شهر يونيو سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمدا عثمانيا ساميا للحضور إلى مصر، وعهد إليه برأسه وفد أرسله السلطان إلى مصر لمعالجة الحالة فيها. وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية، فقد كان ظنها أن حضور "مندوب شاهاني" يغني عن عقد وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر، أسطولها تمهيدا وتأيدا لهذا التدخل، فإن الحكومة التركية توهمت أن مجرد إيفادها مندوبا ساميا كدرويش باشا يعيد وتوهمت أن عدم اشتراكها في المؤتمر يمنع الدول من أن تتدخل أو تبرم أمرا في المسألة المصرية.

كان هذا هو الوفد العثماني الذي جاء مصر في أثناء الحوادث العراقية، والوفد الأول هو الذي حضر في شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ برئاسة على نظامي باشا كما تقدم بيانه ويهمننا أن تقرر أن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر، بل حضر للمظاهرة وللأعلان عن سلطة تركيا في القطر المصري، دون أن يعمل كلاهما أي عمل نافع في فض الخلاف بين الخديو والجيش أو في إنقاذ مصر من مطامع إنجلترا.

جاء الوفد العثماني رأسه درويش باشا في الوقت الذي اكتمل فيه عدد البوارج الإنجليزية والفرنسية في مياه الإسكندرية . . وقد كانت رؤية هذه البوارج كافيها لإفهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بعنقه مندوبا عن السلطان يمكن أن يؤثر في الموقف بإزاء تلك المدافع الضخمة الفارغة أفواهاها ، وتلك المعدات الحربية التي تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التي يحاط بها ، ولا يهمه قبل كل شيء إلا الرشا والأموال التي يتطلع إليها .

كل ما فعلته تركيا إذن تجاه حضور الأسطولين الإنجليزي والفرنسي أن أوفدت درويش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله إلى مصر تلغرافا في ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية في لندن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات في حصون الإسكندرية على نية تهديد الأسطولين الإنجليزي والفرنسي ، وأن الباب العالي يطلب منعها إذا كانت جارية . ثم أردف ذلك بتلغراف آخر في اليوم التالي يستعجل الرد

وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، إذ بنى على ما زعمه الأميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة للأسطول . فكان ذلك السبب المنحل باعثا لتركيا على طلب الكف عن هذه التجهيزات . ورأى عرابي إزاء هذا الإلحاح أن يأمر بالكف عنها ، وأرسل إلى الخديو كتابا بذلك في ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته أن هذه التجهيزات إنما هي ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت وأنها لم تكن لقصد شىء ، بل هي ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدا بدوام الترميم والإصلاح .

ونوه في النهاية إلى أن استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الأمة المصرية وإزالة القلق الإنجليزي في المياه المصرية وإجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه وأخذ مقاسات أعماق المياه واقتراب السفن الإنجليزية من الشواطئ أمام الاستحكامات، وأن هذه الإجراءات هي التي تعتبر تهديدات حقيقية، وهي التي هيجت أفكار الأمة المصرية وأحدثت الاضطراب، ومع ذلك فإنه حرر بوقف الترميمات المذكورة "رجاء عودة الدونامة الإنكليزية"، وقد وقفت فعلا أعمال الترميم من ذلك الحين وأنتك لتري في موقف تركيا حيال مصر إخراجا ظاهرا لها، فإن كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الإنجليز، السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالحصون. وكان هذه الطلب تأييدا ظاهرا للسياسة الإنجليزية، ولم يكن إيفاد درويش باشا في هذا الموقف العصيب إلا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا.

وصل درويش باشا إلى الإسكندرية يوم ٧ يونيو سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطاني "عز الدين"، يصحبه ابنه ومعه الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد ووكيل القراشة بالمدينة المنورة، وبعض الضباط والمأمورين. . . وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا، وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه إلى ناحيته، وبدا هذا التراجع منذ وصول الوافد إلى الإسكندرية، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتي يصحبه حسن حلمي باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت.

وأرسل عرابي من ناحيته يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية، ووقع

الخلاف بين الرسولين في أثناء المقابلة. ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة، ونزل وصحبه بسرآى رأس التين. وفي اليوم التالي ركبوا قطارا خاصا أقلمهم إلى العاصمة، وقد عرجوا في الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد أحمد البدوى، يتبركون بزيارته. ثم استأنفوا السفر إلى أن بلغوا العاصمة ونزلوا بسرآى الجزيرة التى أعدت لإقامتهم حتى تنتهى مهمتهم، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا إلى سراى الإسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحاب ورد الزيارة للمندوب العثمانى بسرآى الجزيرة، على أن الخديو لم يكتف عن درويش باشا استيائه من حسن مقابلته لمندوب عرابى ومن لهجة الخطب حين قابله سراى الإسماعيلية. فتظاهر درويش باشا بأنه جاء لتثبيت سلطة الخديو.

وكانت خطة الوفد أن يتظاهر لكلا افريقيين المتخاصمين (الخديو والعرابين) أنه معه. فمن مظاهر تأييده للعرابين أنه طلب نحو مائتى نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم وإخلاصهم للذات الشاهانية، وطلب لعرابى باشا النيشان المجيدى من الطبقة الأولى. فكان هذا علامة على رضاء الأستانة عنه وعن مسلكه، على أن درويش باشا قد انتهى إلى الإنضمام علانية للخديو. . . . !

وظهر تحول درويش باشا إلى جانب الخديو من نصحه لعرابى بالذهاب إلى الأستانة ليقابل السلطان، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية وإكرام، وقد فطن عرابى إلى عواقب هذه النصيحة، وأنه قد لا يعود من الأستانة إذا هو ذهب إليها، فاعتذر للمشير العثمانى بأن الأمة لا تسمح له بمغادرة البلاد. والنصيحة وأن كانت فى ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة، ولكننا نعتقد أن

رحيل عرابى فى تلك الآونة كان خيرا من بقائه فى مصر. ومهما تكن عواقب رحيله عنها فإنها تهون إلى جانب ما حل بمصر وبعرابى ذاته من الكوارث بعد ذلك..

ولكى نقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الأثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف، يكفى أن نذكر أنه لم يكد يمضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحه الإسكندرية المشؤمة وذلك فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢، فكانت إعلانا رهيبا بإخفاف مهمة المندوب العثماني، وقد حضر ضرب الإسكندرية يوم ١١ يولييه ثم انقلب إلى الأستانة فى ١٩ يولييه سنة ١٨٨٢ دون أن يعمل أى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث.

بعد استقالة البارودى

كانت الحالة فى أشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى، فالوطنيون من جهة توقعوا شرا مستطيروا من مجئ الأسطولين الإنجليزى والفرنسى، وأخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة إلى أخرى، والأجانب من جهة أخرى علموا أن البلاد قادمة على حرب.. فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر إذا قامت الحرب المنتظرة، فمصدر الاضطراب هو فى مجئ الأسطولين، لا فى استقالة وزارة البارودى ذاتها، لأن هذه الاستقالة ما كانت لتحدث فى البلاد حدثا لو وقعت فى ظروف عادية..

فلو أنها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين فى الإسكندرية لأمكن حل الأزمة الوزارية بغير عناء كبير، أما بإعادة وزارة البارودى ذاتها، أو بتأليف، وزارة أخرى تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر. ولكن وجود الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية، إذ كان مجيئهما مظهرا

للتهديد والوعيد. . فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ،
وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتا، ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا إلى الحرية
خوفا من انتقاض الجيش على الحكومة، وبقيت الوزارت الأخرى شاغرة .

وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية، ليكونوا
تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة منهما، فغصت مدينة الإسكندرية
بالأجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم . وكان احتشادهم فيها
من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج، لأن أحاديثهم كانت تدور حول
اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب الأهلين إذا نشبت الحرب بل
قبل نشوبها، لأن مجرد وجود الأسطولين فى مياه الإسكندرية وتقديم بلاغ
الدولتين إلى الحكومة المصرية وإصرارهما على إجابة مطالبهما . . كل ذلك
كان رمز لاعتداء الدولتين الأوربيتين على البلاد وإهاجة الخواطر .

مذبحة الإسكندرية

فى هذا الجو من اضطراب الخواطر وقعت الحادثة المعروفة بمذبحة
الإسكندرية . . فى يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فى نحو الساعة الثانية
بعد الظهر، وقع شجار بين أحد المالطين من رعايا الإنجليز وأحد الأهلين
يدعى " السيد العجان" . . كان المالطى هو البادئ فيه بالعدوان، فقد كان
الوطنى صاحب حمار ركبه المالطى وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلا
من قهوة إلى أخرى، وانتهى طوافه إلى حانة "خمارة" قريبة من قهوة القزاز
بالقرب من مخفر اللبان بأخر شارع "السبع بنات" . . فطالبه الوطنى بأجرة
ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صاغ واحد، فجادله فى قلة الأجر . فما كان
من المالطى إلا أن شهر سكيننا طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها .

وقع هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف "قهوة القزاز"، فهرع رفاق القتل إلى ذلك المكان، يريدون أن يمسكوا الماطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الأبواب والنوافذ، فسقط كثير منهم بين قتل وجريح. . فثارت نفوس الجماهير تطلب الأوربيين عامة، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم في الطرقات أو في الدكاكين ويوسعونهم ضربا. . وكان سلاحهم في هذه المعركة العصى والهرافات ليس غير.

وانبث الدهماء في المدينة يستنفرون الناس للقتال، ويقتلون من يلقونه من الإفرنج ضربا بالعصى والهرافات، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات. وامتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الإبراهيمي وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية "رأس التين" وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوربيون أو يمرون منها، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبورج الإنجليزية والفرنسية، وكان الأوربيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين، فقتل من الجانبين خلق كثير.

وإذا كان البادئ بالعدوان أحد الرعايا "المالطيين" وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالقرار إلى منزل يسكنه مواطنوه، فقد أرسل قسم اللبان إلى المستر كوكسن قنصل إنجلترا في الثغر لإيفاد أحد موظفي القنصلية لكي يخرج المعتدى من ذلك المنزل. فحضر المستر كوكسن بنفسه أثناء اشتداد الهياج، فأصيب بضربة حجر وعصا جرح بسببها جرحا بليغا. وجرح أيضا في ذلك اليوم قنصل اليونان وقنصل إيطاليا، فكانت إصابة القناصل من مظاهر خطورة الحالة.

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة يتولى رئاسة قوميون تحقيق الجمرک بدار المحافظة، فأبلغه أحد موظفي الضبطية نبأ الشجار الذي وقع بين الوطني والمالطي. وكان ذلك في نحو الساعة الثالثة بعد الظهر، فأوفد حسين بك فهمي وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الخلاف، ثم جاء بعد ربع ساعة نبأ باستفحال الفتنة وتجسمها، وأن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريض في منزله. فذهب بنفسه إلى جهة الواقعة بشارع السبع بنات.

وهناك أدرك خطورة الفتن ورأى إزدحام الشارع بالتجمهرين، فطالب من إسماعيل باشا كامل قومندان الجنود بالإسكندرية إرسال المدد من الجند لوقف الهياج. فتباط الأمر لاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الألى الخامس الذى كان مرابطا برأس التين والقائم مقام سليمان سامى داود قائد الألى السادس الذى كان يباب شرقى فى إرساله داود قائد الألى السادس الذى كان يباب شرقى فى إرساله الجند، ولم يحضروا إلا فى الساعة الخامسة مساء قبل المغرب وانتهت الفتنة فى مغرب الشمس، فساد المدينة سكون رهيب، إذ لزم الناس بيوتهم، وخلت الطرقات من المارة، وانقضى الليل والناس فى وجل وفرع.

وبلغ عدد القتلى فى هذه الحادثة ٤٩ منهم ٣٨ من الأجانب والباقون من الأهلىن.

اجتماع القناصل بالإسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط الدارعة الإنجليزية "انفنسبل"، وقد عهد إليه الأميرال سيمور أن يتوب

عن المستر كوكسن فى إدارة القنصلية عقب إصابته فى الحادثة. وحضر الاجتماع محافظ المدينة، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لإعادة النظام وتهئية الخواطر، فصرح كبار ضباط الجيش بالإسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن. . على أن لا يتدخل الأسطولان فى الأمر، فطلب القناصل من قائدى الأسطولين أن لا يتخذا تدابير ظاهرة، ولكن بعض الزواق الإنجليزية شوهدت فى منتصف الليل قادمة من إحدى بوارج الأسطول ترسو على شاطئ الميناء الشرقى.

وكان مجيئها تنفيذاً لتعليمات الأميرال سيمور الذى أصدر أمره بأن تخرج البارجة "سورب" من الميناء الغربى وترسو خارج الميناء الشرقى، وأن ترسل بعض الزواق إلى البر لنقل النساء والأطفال إلى البارجة، فاعترض الضباط على هذه الوسيلة، إذ رأوا فى حضور الزواق الإنجليزية إلى البر ما يدعو إلى هياج الجمهور والجند، فوعد نائب القنصل البريطانى بإبعاد الزواق عن البر، وانفض الاجتماع الأول على ذلك.

وقع النبا فى العاصمة

كان عرابى بالقاهرة حين وقعت الحادثة، وقد علم بها تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء، فأسف لها أسفا عظيما. . ولما ذاعت أخبارها فى العاصمة مساء ١١ يونيه قوبلت بالاستياء والاستنكار فى الدوائر الوطنية، لما توقعه العارفون من عواقبها الوخيمة. وكانت ضربة موجهة إلى العرابيين، لأن أقل ما تدل عليه أن زمام الأمن قد أفلت من أيديهم، وأنها تتخذ حجة ضدهم على أنهم غير قادرين على ضبط الأمن وصيانة الأرواح، وبخاصة بعد أن أعيد عرابى إلى وزارة الحربى وتعهد بكفالة الأمن والنظام.

وكانت هذه المذبحة نذيرا للعراقيين بأن البلاد قادمة على خطر كبير، إذ لم يكن خافيا أن السياسة الإنجليزية قد دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقا لأغراضها في مصر. ولكن العراقيين لم يقدرُوا العواقب حق قدرها. وقد اتخذت القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الأمور في العاصمة بلهجة شديدة طالبين حماية الأجانب وأموالهم في البلاد.

وقررت الحكومة مساء ١١ يونيو إيفاد لجنة إلى الإسكندرية للنظر في أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها.

وعقد الخديو اجتماعا في سراى عابدين صباحية يوم الاثنين ١٢ يونيو، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب العثماني وقناصل فرنسا وإنجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم. . . فجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الإسكندرية، فاستقر الرأي على إعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل إعادة الأمن إلى نصابه، وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم.

ومن أهم الضمانات امتثال عرابى باشا لأوامر الخديو، فدعى عرابى إلى حضور الاجتماع، وخوَّطب في الأمر فأجاب بالقبول، وزاد أن تعهد للمتجمعين بمنع ما من شأنه إثارة الخواطر، كالاجتماعات العامة وإنعقاد الجمعيات وإلقاء الخطب ونشر المقالات المهيجة، وأبان أن في مقدوره بمساعدة جنوده تأييد الأمن وإقرار الراحة والطمأنينة، وتعهد الخديو بإصدار الأوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر. وقال درویش باشا أنه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية بأن يشترك مع عرابى في إنفاذها ويشاركة المسئولية في هذا الصدد، فاكتمى وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود، وانقض الاجتماع.

وإنفاذا لهذه العهود أصدر الخديو أمرا إلى عرابى باشا والإسكندرية والأقاليم بزيادة الدقة والسهر على الأمن العام.

وأصدر الخديو أمرا بهذا المعنى إلى المحافظين والمديرين، ونشر عرابى فى ذلك اليوم إعلانا بدعوة الجمهور إلى الأخلاق إلى السكينة والطمأنينة. وإذا أمرا آخر وجهه إلى قواد لإقرار الأمن والأمن والراحة والنظام. وزادت الحكومة قوات الجيش فى الإسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلين، فأنفذت إليها الألاى الثانى والأى الرابع وعهدت بقيادتهما إلى طلبة باشا عصمت الذى صار منذ ذلك الحين قومنداننا عاما لقوات الجيش فى الثغر.

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التى يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة فى مصر. . وكانوا يتوقعون من أن لآخر أن تطلق البوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد. وفى هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم إذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلين. . ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد، فأخذ القاطنون منهم بالإسكندرية يهاجرون منها بحرا، والأجانب فى القاهرة والأقاليم يفدون إلى الإسكندرية للإقلاع منها إلى الخارج، وبدا رحيل الأوربيين عن البلاد فى اليوم التالى لمذبحة الإسكندرية، وكثرت جموعهم النازحة فى الأيام التالية. ونزل المهاجرون منهم إلى السفن التى كانت راسية فى الميناء ينتظرون أن تقلع بهم.

ويبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ أكثر من عشرة آلاف

مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية، ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحدا منهم في النزول إلى البحر، فكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وامتعتهم، وامتلاء الميناء بالسفن المقلّة لهم، وظلت الهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ١٨ يونيه ٣٢ مهاجر وبلغ عددهم ستين ألفا قبيل ضرب الإسكندرية، فكان هذا السيل المتدفق نذيرا بما يتمحض عنه الجو من الأحداث الجسمية.

ومما ساعد على تعاضيم سيل الهجرة أن قناصل الدول رغبوا إلى رعاياهم الرحيل عن البلاد، وأفضوا إليهم بأنهم يتوقعون حوادث أشد هولا مذبحه ١١ يونيه، وأن الحرب وشيكه الوقوع، فسارعوا إلى الهجرة. وأعدت كل دولة سفنا لنقل رعاياها، فهرع الفقراء والمعوزون إلى النزول إليها، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في البواخر المعتادة، وتسلسل الأوروبيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة أنه لم يبق منهم في البلاد إلا نفر قليل.

وزاد الناس شعورا بخطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة إلى الإسكندرية، فقد اعتزم السفر إليها عقب حادثة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢، وحثته تهدئة الخواطر فيها، وسافر إليها يوم الثلاثاء ١٣ يونيه، وودعه على المحطة عرابي باشا مراقبة أحوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث، وصحبه في سفرة درويش باشا المندوب العثماني

من المسئول عن المذبحة؟

لاشك أن حضور الأسطولين الإنجليزي والفرنسى هو السبب الأول لحادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢، فقد هاج حضورهما الخواطر وأوغر صدور المصريين على الأوربيين عامة لما فى مجيئهما من معنى التحدى والعدوان، كما أنه أغرى الأوربيين بالوطنيين لشعورهم بأن الأسطولين إنما جاءا لحمايتهم ولاذلال المصريين.

كتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الإمام) فى هذا الصدد يقول:

"إن الحكومة الإنجليزية على عادتها فى اختلاق العلل وارتيجال المساءات قلبت وجوه المسائل، واستدبرت طالع الحق، واستقبلت وجهه مطمعها، واتخذت مجرد التغيير فى بعض نظمات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة، واندفعت لتسيير مراكبها إلى مياه الإسكندرية تهديدا للحكومة الخديو وعدوانا عليه، ثم نفخ بعض رجالها فى أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين بالغر حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين قضاء لشهوة إنجليزية، وأقامت منها حكومة انكلترا حجة فى العدوان على الأراضى الخديوية، ولو أن بصيرا نظر إلى أحوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الغرض لعلم أن بداءة الخلل فى ذلك القطر من يوم ورود قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصاح وبين ما كان بعده."

فالمسئولية العامة تقع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية. أما المسئولية الخاصة فى وقوع المذبحة بالذات فتستطيع أن تتيينها من أن أول من أشعل الفتنة مالطى من رعايا بريطانيا وأخ لخدام القنصل البريطانى، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات، والسياسة البريطانية هى التى استغلت

الحادثة وهولت فيها وجسمتها لتتذرع بها إلى التدخل المسلح فى شؤون البلاد، وقد وصفها المسيو فريسينييه رئيس وزارة فرنسا فى ذلك الحين وصفا لا مبالغة فيه ولا تهويل، إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التى تقع أحيانا فى الثغور التى سكنها عدة أجناس، وشبهها بالفتنة التى حصلت قبل عام فى مرسيليا بين العمال الإيطاليين والفرنسيين.

وزارة إسماعيل راغب باشا

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودى أى من ٢٧ مايو. فلما وقعت حوادث ١١ يونيه اتجهت الأنظار إلى وجوب تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم وتضع حدا للفوضى التى استهدفت لها البلاد.

وكان الخديو قد بارح القاهرة ووصل إلى الإسكندرية عقب مذبحه ١١ يونيه كما أسلفنا، فسعى قنصلا ألمانيا والنمسا لديه باتفاقهما مع مندوب تركيا للتقريب بين الخديو وعرابى وترغيبه فى تأليف وزارة جديدة يقى فيها عرابى وزيرا للحربية. فأخذ الخديو يستشير بعض رجال الدولة فى أمر تأليف الوزارة الجديدة. فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر وغيرهم، وكلف كلا منهم بتأليف الوزارة. فأبوا جميعا لما كان بينهم وبين عرابى من الجفاء. وتدخل قنصلا ألمانيا والنمسا ومندوب تركيا من جديد، واتصلوا بعرابى وتفاوضوا معه فى هذا الشأن، واستقر رأيهم بعد استطلاع رأيه على النصح للخديو باختيار إسماعيل راغب باشا لتكشيل الوزارة. وعلى ذلك ألف راغب باشا الوزارة وفيها عرابى وزيرا للحربية كما كان ولو حسنت نيات إنجلترا لأمكن لوزارة راغب باشا أن تعيد الأمور إلى نصابها وتزيل الآثار السيئة التى نجمت عن حوادث ١١ يونيه، فإن هذه الحوادث قد وقع مثلها فى

بعض ثغور البلاد الأوربية دون أن يترتب عليه سلب استقلالها وانتهاك حقوقها. ولكن إنجلترا التي دبرت مذبححة الإسكندرية أبت ألا أن تستغلها دون نزاهة ولا هوادة حتى تصل إلى احتلال مصر، وكان من تدابيرها ألا تمكن وزارة راغب باشا من تهدئة الخواطر وإقرار الأمن في نصابه..

وأغلب الظن أنها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكي تبدو البلاد في حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل في شؤون البلاد.. فلما تألفت قابلتها السياسة الإنجليزية بالجفاء وعدم الثقة والغضب من قدرتها على إعادة الأمن إلى أدوار ما لبت قنصل بريطانيا العام الإسكندرية يوم ٢٧ يونيه وأتاب عنه المتسر كارترابت الذي شهد ضرب الإسكندرية. وغادر المدينة أيضا لمتسر كوكسن القنصل البريطاني وأوعزت الحكومة البريطانية إلى السير أوكلن كولفن الرقيب المالي الإنجليزي بالإمتناع في حضور جلسات مجلس الوزراء. وهذه علائم ونذر تبئ عما كانت تبيته السياسة الإنجليزية من إثارة الحرب والقتال.
